علاقة السياسة بالدين في الإسلام

أ.د. بسام العموش*

تاريخ وصول البحث: 2021/2/7م **تاريخ قبول البحث: 2021/5/10م**

ملخص

يتناول البحث علاقة الدين بالسياسة، والسياسة بالدين بمنظور إسلامي حيث إنه من الموضوعات المثارة على الصعيد الفكري والسياسي، كما أنه موضوع شائك محسوس في واقع المجتمعات الإنسانية. لقد حسمت الدول المعاصرة الأمر بتبني العلمانية بما فيها الدول الإسلامية التي جعلت الدين طقوساً وشعائر ومناسبات. لقد اهتم الباحث ببيان موقف الإسلام تحديداً وبيَّن أن السياسة جزء، من الدين الإسلامي بسبب شموليته، ولهذا ساق الأدلة القرآنية والنبوية والمنطقية ورد على دعاة العلمانية وبعض من تبعهم، مؤكداً أن السياسة جزء من الدين الإسلامي باعتبار كماله وشموله بالنصوص والاجتهاد. إن هذا الشمول هو الذي يميز الإسلام عن غيره. وإذا وجد الآخرون في العلمانية حلاً، فإن هذا الحل لواقعهم ولمحدودية التصورات في أديانهم بخلاف الإسلام الذي ينظم علاقات الإنسان كلها تنظيماً دقيقاً.

الكلمات المفتاحية: الدين، السياسة، العلمانية.

The Relationship Between Religion And Politics In Islam

Abstract

This research is mainly conducted to tackle the relationship between politics and Islam and vice versa from this perspective of Islam. In fact, this relationship has become one of the most important issues in the lives of people on both the political and the intellectual levels. More importantly, in many countries, including some Islamic countries secular rituals have already been performed. Thus, the researcher is deeply concerned with clarifying the views of Islam and explaining that politics is a crucial part of Islam due to its inclusiveness. Therefore, some Quranic, prophetic, and logical evidence will be shown to secularists in an attempt to prove that politics and religion are inseparable, and also to prove that even some politicians, whether in authority or in political parties, go back to religious texts for their life issues.

Keywords: religion, politics, secularism.

المقدمة.

جاء الإسلام ديناً شاملاً كما قال تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا**﴾[المائدة: 3]، وكل قارئ للنصوص الشرعية يجد هذا الشمول وذاك الكمال حيث نظم الإسلام علاقات الإنسان (بربه، بالناس، بنفسه) فكانت العقائد وكانت الأخلاق، وكانت التشريعات، والنصوص في هذا واضحة.

* أستاذ، الجامعة الأردنية.
dr.bassamalamoush@yahoo.com

فعلى صـــعيد العقيدة نجد على ســبيل المثال قول الله تعالى: ﴿**أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾[الأعراف: 54]، ونجد أنه أمر بالعدل والإحسان وهذا لا شك أنه مطلوب من الفرد لكنه أكثر طلباً وإلحاحاً من المجتمع والدولة.

وعلى صعيد الأخلاق لا يمكن أن يكون الصدق والأمان والبر ونحوها محصوراً في دائرة سلوك الفرد تجاه فرد آخر بل أكثر أهمية في دائرة المجتمع والعلاقات وهنا يخضع السياسي والسياسة لهذه الأوامر.

وعلى صـــعيد التشـــريع فإننا ملزمون بتنفيذ ما جاء من أحكام في القرآن والســنة الثابتة، فلمن نزل قوله تعالى: ﴿**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّـــنَّ بِالسِّـــنِّ**﴾[المائدة: 45]، ومن هو المخاطب في قوله تعالى: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَـــجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾[النســـاء: 65]، وهل الفرد هو المنفذ لقول الله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**﴾[النور: 2]، وقوله تعالى: ﴿**وَالسَّـــارِقُ وَالسَّـــارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة: 38].

إن أي فهم يحاول انتقاص شـمول وكمال الإسـلام إنما يعيش حالة تناقض في دعوى الإيمان بهذا الدين مع إدارة الظهر لنصوصه.

ولا يستقيم الأمر إلا بالإعلان وبملء الفم إن الإسلام دين شامل كامل، فكما هو شعائر تعبدية، فإنه أحكام جزائية، وكما هو أخلاق فردية فإنه أخلاق جماعية، وكما يأمر الإسـلامُ الفردَ فإنه يأمر القيادة والمجتمعَ. وإن اتسـاع دائرة الاجتهاد في السياسة لا تعني الخروج على أحكام الشرع الذي جعل المرونة في التوجيهات دون الوصول إلى التغيير والانقلاب على أحكامه.

وإن دوافع الممارسة السياسية وما فيها من دجل وخداع وثمار مرة يؤكد على ضرورة عودة السياسة إلى دائرة الإسلام الذي يجعل الجميع خاضعاً لله ورسوله، وليس لفرد ولا حزب ولا مصالح ضيقة

أهمية الدراسة.

تظهر أهمية هذه الدراسة في ظل استمرار دعوات العلمانية بإبعاد الدين عن السياسة، كما تظهر من خلال الممارسات الخاطئة من بعض الجهات، سلطة أو حزباً في استغلال الدين لمصالحهم السياسية، كما أن تجلية الأمر والتأكيد على أن السياسة جزء من الإسلام وفي ذلك حماية الأجيال من تبنيها للفكر الخاطئ مع التأكيد أن الاجتهاد في المجال السياسي متاح، شريطة بقاء السياسة في دائرة الدين وخاضعة له.

منهج الدراسة.

تقوم الدراسة على المناهج الآتية:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع النصوص الشرعية في القرآن والسنة وشواهد التاريخ وممارسات الواقع.
2. المنهج الوصفي: وذلك بوصف الحالة كما هي في الواقع ثم دراستها دراسة علمية منهجية.
3. المنهج التحليلي: بتحليل ما في هذه النصوص وبيان أقوال أهل العلم.
4. المنهج النقدي: بنقد الأقوال وتمحيصها وبيان الصواب فيها.

الدراسات السابقة.

كثرت الدراسات السابقة في هذا الموضوع وهي دراسات تتنوع بين اتجاه ضعيف يريد إبعاد الدين عن السياسة لتتبن بأصحابها الفكر العلماني، أو من داخل أهل الدين، بدعوى أن الدين طُهْر بينما السياسة فيها من اللعب والمكر ما لا ينبغي معه تحويل الدين إلى مطية لها.

ومن هذه الدراسات:

1. العلمانية ومفهومها ونشأتها، صادق كاظم عباس الساعدي، أحمد السعدي، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة العشرون العدد الثاني.
2. عبدالإله بلقزيز، تكوين المجال السياسي الإسلامي: النبوة والسياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م.
3. الإسلام وأصول الحكم في الميزان، د. علي أحمد الخطيب، هدية مجلة الأزهر، 1414هـ.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء من خلال العلم الشرعي والتجربة السياسية لتؤكد على اختلاف الإسلام عن غيره وأنه لا يمكن أن يفهم إذا تم استبعاد السياسة منه، كما لا يمكن أن تستقيم السياسة بدون الإسلام.

مشكلة الدراسة.

تتمثل فيما يأتي:

1- استمرار الدعوة العلمانية لإقصاء الدين عن السياسة.
2- نسبية الأخذ في تعاليم الإسلام في المجال السياسي بين الدول.
3- استجابة بعض أبناء الصحوة الإسلامية عملياً لفصل الدين عن السياسة حيث تحول كثيرون إلى دعاة في الأخلاق والآداب على الصعيد الشعبي تاركين الشأن الكبير المتعلق بالتزام السياسيين بالدين وصدورهم عنه.
4- ظهور بعض الرموز من الحداثيين الذين راحوا في اتجاه إبعاد الدين عن السياسة

أسئلة الدراسة.

تتبادر إلى الذهن أسئلة عديدة منها:

1. هل للإسلام علاقة بالسياسة؟
2. هل ما ينطبق على الأديان ينطبق على الإسلام؟
3. هل يجوز لدعاة الصحوة ممارسة إبعاد الدين عن السياسة؟
4. هل يجوز للإسلاميين استخدام الدين وسيلة سياسية؟
5. هل يجوز للسلطة أن تبعد الدين متى شاءت وتستخدمه كلما وجدت مصلحة لها؟

ولقد جعلت بحثي هذا في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعرف بمصطلحات البحث، وبداية دخول العلمانية لبلاد المسلمين.

المطلب الأول: تعريف الدين والسياسة والعلمانية، لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: ظهور العلمانية وانتقالها إلى بلاد المسلمين.

المبحث الثاني: الشيخ علي عبد الرازق وبداية الدعوة لفصل الدين عن الدولة في البلاد العربية.

المطلب الأول: كتاب الإسلام وأصول الحكم.

المطلب الثاني: المؤيدون لكتاب علي عبد الرازق.

المطلب الثالث: موقف بعض المستشرقين مقارنة بموقف الشيخ علي عبد الرازق.

المطلب الرابع: من حجج القائلين بفصل الدين عن الدولة.

المبحث الثالث: الرد على القائلين فصل الدين عن الدولة:

المطلب الأول: ردود المفكرين الإسلاميين على العلمانيين.

المطلب الثاني: تجارب الإسلاميين في الحكم.

داعياً المولى جلت قدرته أن يكون ما فيه صواباً ومفيداً.

المبحث الأول:
التعرف بمصطلحات البحث، وبداية دخول العلمانية لبلاد المسلمين.

المطلب الأول: تعريف الدين والسياسة والعلمانية، لغة واصطلاحاً.

يعرف الدين بشكل عام بأنه: "وضع إلهي سائقٌ لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل"[1]، وإذا أضيف إلى الإسلام فهو الدين الذي أنزل على سيدنا محمد –عليه الصلاة والسلام–، بكل ما يحويه من عقائد وتشريعات خلقية وسياسية ومالية وغيرها.

أما العلمانية: فهي "ترجمة خاطئة لكلمة (secularism) في الإنجليزية، .. وهي كلمة لا صلة لها بلفظ العلم ومشتقاته على الإطلاق... والترجمة الصحيحة للكلمة هي "اللادينية" أو الدنيوية التي معناها ما لا صلة له بالدين"[2] ويأتي دور التطبيق للعلمانية، في "إبعاد الإسلام عن الدولة وشؤونها"[3]. ففحوى العلمانية عدم الخضوع لأي دين، والاهتمام بالدنيا في كل المجالات، فلقد فصلت بين الممارسة الدينية التي اعتبرتها ممارسة شخصية، والممارسة السياسية التي نظرت إليها كممارسة اجتماعية"[4] وفي جانبها السياسي بالذات تعرف العلمانية بأنها "اللادينية في الحكم"[5].

أما السياسة: فقد عرفت بأنها " فن ممارسة القيادة والحكم، وعلم السلطة أو الدولة، وأيضا تُعرف بأنها: النشاط الاجتماعي الفريد الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة وبين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة المتنافسة على أساس علاقات القوة"[6].

لم يكن تطبيق العلمانية في كل مجالات الحياة مرة واحدة بل كانت على مراحل، وتعد المرحلة السياسية ذات أولويةّ، "فالموقف من العلمانية ينقسم إلى رافضٍ لها بشكل كامل، أو مبشر بالعلمانية وإخضاع الإسلام لها، والثالث يركز على البعد السياسي للعلمانية ويعطيها الأولوية على باقي الأبعاد الفكرية"[7].

وفصل الدين عن الدولة يسمى علمانية جزئية، وهي التي تسعى إلى فصل الدين عن السياسة، وعن كل مرافق الحياة

الإنسانية في الدولة. وهي غير العلمانية الشاملة التي لا تعني فصل الدين عن الدولة وحسب وإنما فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية لا عن الدولة فحسب وإنما عن الطبيعة وعن حياة الإنسان في جانبيها العام والخاص، بحيث تنزع القداسة عن العالم ويتحول إلى مادة استعمالية يمكن توظيفها لصالح الأقوى"[8].

المطلب الثاني: ظهور العلمانية وانتقالها إلى بلاد المسلمين.

والسؤال الكبير الذي تردّد عبر التاريخ وبخاصّة في العصور الوسطى في أوروبا، وفي عصرنا الحديث بعد مرحلة الاستعمار ومغادرته العسكريّة لأرضنا: هل للدين علاقة بالسياسة؟ هل الإسلام دين ودولة؟ أم هو مجرد دين وأمّة كما يرى البعض؟[9] وبدأت المشكلة خارج بلاد المسلمين حين عاشت أوروبا طغيان رجال السياسة وطغيان رجال الدين، وكان رجال الدين والسياسة في فساد مالي وأخلاقي[10]، وانتشار الخرافات، وسوء في التعامل[11]، وتسلّطت السّلطة الكنسيّة المسيحيّة على الناس والحكّام والحياة، فمارست طغياناً متعدّد الصور كما ذكر المفكر الإسلامي[12] (محمد قطب) فقد بيّن الطغيان الديني والمالي والعلمي والسّياسي، فهيمنت الكنيسة على كلّ الحياة بطريقة غير عقليّة ممّا دفع الأوروبيّين إلى الثورة على الكنيسة والقيام بعمليّة إصلاح ديني، وتمّ تبنّي (العلمانية) وأنشأوا دولة رجال الدين (الفاتيكان) لتكون رسالتها دينية تبشيريّة لا علاقة لها بالسياسة والحكم والعلم والحياة.

وبالرغم من الصبغة الإسلامية العامة للخلافة الأموية والعباسية إلا أن التطبيق العملي كان لا يبتعد كثيرا في مجال السياسة عن طرائق الحكم البشري والتاريخي، حيث كان الخلفاء ينصبون ذرياتهم بغض النظر عن صلاحهم لموقع المسؤولية أم لا، كما كانت سياسة تلك المرحلة تقوم على قمع المعارضين وهذا يؤكد على ابتعاد تلك الفترات عن جوهر الحكم الإسلامي، وهذا لا ينفي وجود إيجابيات كثيرة في تلك الفترات.

وفي البلاد العربية كانت البداية حين وقع بعض أبنائنا في خطأ جسيم فراحوا يرددّون مقولة (فصل الدين عن الدولة). ويَدْعون إلى العلمانية، دون تفريق بين ما جرى في أوروبا من سلوك كنسي مرفوض من العقل البشري، وبين الإسلام الذي هو دين لكلّ جوانب الحياة وفيه تشريعات شاملة لا تقبل الظلم والتجاوز، تشريعات توافق العقل البشري والبحث العلمي والازدهار الاقتصادي والعمل السياسي، تشريعات لا تمنح القداسة لغير الأنبياء فكلّ حاكم هو إنسان ننتخبه ونراقبه ونحاسبه، فليس ثمّة في الإسلام رجال دين ورجال كهنوت ولا طبقة إكليريوس بل (كلٌّ يؤخذ من كلامه ويردّ إلّا صاحب هذا القبر) كما قال الإمام مالك[13].

إنّ فصل السياسة عن الدين أمر تاريخي أوروبي، وإذا صحّ هذا في حق ديانات فلا يصحّ تجاه الإسلام، فمبررات الفصل التي دفعت الأوروبيين للثورة على الكنيسة ليست موجودة في الإسلام، فهو دين (اقرأ) ولا يضطهد العلماء، بل يبارك جهودهم ويدعمهم، فهم باحثون للناس عن علاج، ويسهّلون الحياة على الناس في النقل والاتصالات والبناء والإعمار، فهذا كله مبارك في الإسلام فليس لدينا صفحات مشينة تجاههم. وليس لدينا رجال دين وكهنوت يستخدمون سلاح الحرمان، ولا يوجد في ديننا صكوك غفران، إن ديننا دين بناء وإعمار وعقل وقوّة وعدالة ومحبة وعزّة فلِمَ نخسر كل هذه الأشياء؟!.

وحين نتحدث عن السياسة فإن ذلك يشمل كل مظاهرها وأهم مظهر لها هو الدولة، وعليه فإن السؤال الأساسي هو:

هل في الإسلام تصور شامل للدولة؟ أم أن الإسلام كأي دين آخر مجرد روحانيات وبركات وطقوس؟.

إن كل من له اطلاع فصلا عن أهل البحث والعلم يدرك أم الإسلام دين ودولة وأن رسول الإسلام محمداً ﷺ قد أقام دولة وأنشأ جيشاً وقاتل وعاهد وصالح وفاوض وبعث بالرسائل لملوك عصره.

المبحث الثاني:
الشيخ علي عبدالرازق وبداية الدعوة لفصل الدين عن الدولة في البلاد العربية.

المطلب الأول: كتاب الإسلام وأصول الحكم.

إنّ أشهر من اجترح من المسلمين المعاصرين (فصل الدين عن السياسة) الشيخ علي عبد الرازق في كتابه (الإسلام وأصول الحكم)[14] الذي صدر في عام (1925م)، ولم يجد من يؤيّده سوى (جمال البنا) في كتابه (الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة)، لقد كان لكتاب علي عبد الرازق أثرٌ كبيرٌ، فقد غضب منه الأزهر وفرح به المستشرقون مثل المستشرق (جب) الذي وصف الشيخ علي عبد الرازق بالمجدد[15].

ولعميق الأثر الذي تركه هذا الكتاب تنوعت ردود العلماء عليه، مثل هيئة كبار علماء الأزهر[16]، حيث نسبت للكاتب سبع تهم هي:

1. جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا.
2. الادعاء بأن الجهاد كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة للعالمين.
3. اعتبار نظام الحكم في عهد النبي موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجبا للحيرة.
4. الادعاء بأن مهمة النبي كانت لتبليغ الشريعة وليس للحكم والتنفيذ.
5. إنكار إجماع الصحابة على وجوب منصب الإمام وأنه لابد للأمة من يقوم بأمورها في الدين والدنيا.
6. إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.
7. اعتبار حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده كانت لادينية.

وممن رد عليه أيضاً الشيخ محمد طاهر بن عاشور، والشيخ محمد عمارة[17]، لقد حاول بعض الكتاب الدفاع عن كتاب الشيخ على عبد الرازق، وذكروا سبب تأليفه فقال: عبد العزيز العمار: في كتابه (الفكر السياسي العربي الإسلامي من الإمامة والخلافة إلى الدولة: "إنّ صدور وتأليف الكتاب لم يكن أبداً محض صدفة.. إنما كان بالأساس عملاً مقصوداً من الشيخ تَغَيّا (قصد) من وضعه.. هز العرش المصري وقطع الطريق على الملك فؤاد... وإلّا كيف يمكن تفسير تزامنه بالضبط والأحداث المعروفة)[18]، أي إن سبب القول بفصل الدين عن الحكم في كتابه هو سد الطريق على حكام مصر بإدعاء الخلافة. إن شمولية الإسلام واضحة لكلّ ذي بصر وبصيرة، ولهذا فحتى الذين لم يروا رأي الشيخ علي عبد الرازق راحوا يفسّرون قوله غير المقنع بأنّه جاء على إثر سقوط الخلافة العثمانية وبدأ الصراع على منصب (الخليفة) الجديد للمسلمين حيث انبرى لها شريف مكة الحسين بن علي، وراح آخرون وأقنعوا الملك فؤاد ملك مصر ليكون هو الخليفة، فجاء كتاب عبد الرازق بهدف قطع الطريق على الراغبين في الخلافة وهم في رأيه ليسوا أهلاً لها[19]. هذا التبرير غير مسعف ولا يقبل، فالكتاب نزل الأسواق وهو بين يدي المفكرين والأجيال، وهو كتاب محبط لكل

راغب بعزّة المسلمين ووحدتهم واتحادهم. لقد امتلأ كتابه بالمغالطات بل هو تأثر واضح بما آلت إليه الظروف في أوروبا في العصور الوسطى.

لقد صدم الكتاب تصوّر المسلمين المستمدّ من كتاب الله وسنة رسوله وصارت القرون الأربعة عشر التي مضت وكأن المسلمين في ضلال وعدم فهم. فبين العلماء رأي العلم في ذلك يقول الدكتور فتحي الدريني: "إنّ الإسلام لا ينفصل عن السياسة بحال، إذ السياسة التي تنهض بها الدولة من أعظم واجبات الدين)[20].

وحتى الشيعة لم يقولوا بقول علي عبد الرازق، يقول الخميني: "... الرسول الأعظم ﷺ كان يترأس جميع أجهزة التنفيذ في إدارة المجتمع الإسلامي... حتى أخرج دولة الإسلام إلى حيّز الوجود"[21] ويقول: "بديهيّ أنّ ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصّة بعصر النبي ﷺ بل ضرورة مستمرّة... وبما أنّ تنفيذ الأحكام بعد الرسول الأكرم ﷺ وإلى الأبد من ضرورات الحياة، لذا كان ضرورياً وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة المدبّرة"[22].

المطلب الثاني: المؤيدون لكتاب علي عبدالرازق.

1) لقد هلّل الغرب والعلمانيون لكتاب علي عبد الرازق واعتبروه شخصاً عميقاً وعالماً مميزاً وذلك لتناسب ما قاله مع ما يريدونه من جعل الإسلام كهنوتاً في زوايا المسجد دون أن تكون له صلة بالحياة وواقع المجتمع، وهذا شيء مفهوم في الصراع الحضاري الذي اختاروه ضد أمة الإسلام؟.

نعم إنّ الرسول لم يكن كحكّام التاريخ والحاضر، لم يكن ملكاً، ولم يكن رئيساً يترشّح فينتخبه الناخبون، ولم يكن حزبيّاً يقدّمه حزبه، لقد كان نبي الله ورسوله، ولو فهم المسلمون أنّ الدين شيء بين الإنسان وربّه لما جاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ليحكموا المسلمين بسياسة راشدة، بل لذهب كل واحد منهم لبيته أو للمسجد ليعبد ربّه ويترك الحياة والقيادة لأناس ربما لا خلاق لهم!!.

لقد استمرّت الأمة في دولة واحدة بعد الرسول ولأربعة عشر قرناً ولم يقل أحد إنّ المسلمين بهذا قد خالفوا الدين وخرجوا عن الإسلام.

لقد انتقلت العدوى إلى بلاد المسلمين عبر أشخاص لم يدققوا أو كانوا يعرفون لكنهم باعوا واشتروا، كما كان للسلطات التي جاءت إثر خروج المستعمر دورٌ في ذلك حيث اعتمدت (العلمانية) نهجاً، فجعلت الإسلام مجرد صلوات وطقوس ومناسبات، ولا يحكم على السياسة الداخلية والخارجية والمالية والعسكريّة. وقاوموا كل من ينادي بشمول الإسلام ويدعو لتطبيقه.

وبنفس الوقت راحوا يستخدمون الدين لمصالحهم ولذر الرماد في العيون، وبهذا لم يلتزموا ما ينادون به من فصل الدين عن السياسة!! لأن المطلوب أن لا يتدخّل أهل الدين في السياسة!! لكن تدخل السياسة في الدين أمر مطلوب، فهل هذا هو الحق والمنطق؟!.

2) ومن المفارقات أنّ جمال البنا هو شقيق مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا التي تؤكّد أنّ الإسلام دين ودولة كما جاء في رسائل البنا إذ يقول في رسالة التعاليم عند حديثه عن أركان البيعة عند الإخوان وأنّها عشرة وأوّلها الفهم القائم على "الأصول العشرين" وكان الأصل الأول (الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً فهو دولة ووطن أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوّة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء، وهو مادّة وثروة أو كسب وغنى، وهو

جهاد ودعوة، أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة)[23].

3) لقد ساند "فكرة الفصل بين الدين والدولة" الأحزاب العلمانية والملحدة مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث والأحزاب الاشتراكية وأحزاب وطنية، وساندهم في ذلك كتّاب صحفيّون وإعلاميون ومحطات فضائية وإذاعات مسموعة وصحف مقروءة وفنانون وممثلون وبرامج ترمي عن قوس واحدة، لكن هدفهم لم يتحقق ولن يتحقق لأن الناس تعرف شمول الإسلام، وترى عوج سياساتهم وثمار اختياراتهم حيث الظلم والتفريط والفساد المالي والإداري والشلليّة والمحسوبية وغيرها مما يدفع الناس إلى المزيد من القناعة بأن الإسلام لو طُبّق لوجدنا الأوضاع غير ما هي عليه.

ولهذا جاء التآمر على المنادين بالإسلام بصناعة جماعات الإرهاب والتطرف وذلك لتنفير الناس من الإسلام، وصار (الإسلام فوبيا) حديث الساعة وقدمت فيه البرامج وأقيمت حول ذلك الندوات والمؤتمرات، وكان التآمر على الإسلام أخيراً بإظهار منظمة (داعش) وقبلها (القاعدة) وقبلها (التكفير والهجرة) كل ذلك لاستخدام هؤلاء العملاء أو الأغبياء كي ينفر الناس من الإسلام نفسه!! وصار كل مَنْ يدعو إلى الإسلام متّهماً بأنه معهم ومنهم.

ثمّ راحوا يخترعون أنواعاً من الإسلام فصار (الحديث عن الوسطيّة) وهي كلمة حق جاءت في القرآن الكريم **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾**[البقرة: 143]، لكنهم أرادوا بها الباطل، فصار مفهوم الوسطية ما ترضاه الدوائر الرسمية وبخاصة الغربية وأتباعها. وراحوا يصنعون رموزاً لهذا الغرض، يتيحون لهم المجال، ويقدّمونهم للجمهور كي تتم التغطية على دعاة الإسلام الحقيقيين.

لقد اتخذت الأنظمة التي فصلت الدين عن السياسة كل الوسائل لتبعد الدين، سواء كان بالبطش أو بالتشريعات، وكل هذه الوسائل تؤكّد ما جاء في القرآن الكريم **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾**[الفرقان: 31]، **﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً﴾**[الطارق: 15]، لكنهم ينسون **﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِمْ مُّحِيطٌ﴾**[البروج: 20]، **﴿وَأَكِيدُ كَيْداً﴾**[الطارق: 16] **﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾**[إبراهيم: 42].

لقد رأينا جبابرة الظلم يتمسّحون بالإسلام كي يمرروا إجرامهم ويغطوا على أفعالهم ولكنهم تحت عين الله يراهم **﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِمْ مُّحِيطٌ﴾**[البروج:20].

وقد جاء في الحديث: "إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته"[24]، رأينا مصير طاغية تونس وليبيا وغيرهما، ومنَ المؤكّد أن عاقبة كل ظالم وخيمة ونهايته غير طيّبة، فدماء المظلومين والمشانق التي عُلّقت لهم، والسجون التي فُتِحت لهم لا يمكن أن يكون ذلك دون عقاب، فالله ﷻ هو الذي يدير هذا الكون كما قال تعالى: **﴿اللَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾**[البقرة: 255] والقيوم هو القائم بنفسه، القائم على مصالح خلقه، ولن تنفع الظالمين حماية أجنبية، لأننا تعوّدنا على رؤية تَخَلّي الأجنبيّ عن تابعه إذا لم يعد مفيداً له.

4) ومن المؤيدين لكتاب علي عبد الرازق، محمد حسين هيكل[25] الذي كتب مقالاً دافع به بشدة عن الكتاب والمؤلف.

المطلب الثالث: موقف بعض المستشرقين[26] مقارنة بموقف الشيخ علي عبدالرازق.

يقال إن الحق ما شهدت به الأعداء، وقد عبر بعض المستشرقين عن آراءهم في علاقة الدين بالدولة في الإسلام، وتجد هذه الأقوال تجعل من اتصال الدين بالدولة في الإسلام ميزة من ميزاته، بل إن السياسة لم تنفصل عن الدين عند

الدولة في كل حياة النبي ﷺ، وبالذات من بعد أن أصبح للإسلام دولة في المدينة، وفي الآتي عرض لهذه الأقوال:

1. يقول د. فتزجرالد: ليس الإسلام ديناً فحسب، ولكنه نظام سياسي، وعلى الرغم من أنه قد ظهر في العهد الأخير بعض أفراد من المسلمين ممن يصفون أنفسهم بأنهم عصريون، يحاولون أن يفصلوا بين الناحيتين، فإن صرح التفكير الإسلامي كله قد بني على أساس أن الجانبين متلازمان، ولا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر.
2. يقول نللينو: لقد أسس محمد في وقت واحد دينا ودولة، وكانت حدودهما متطابقة طوال حياته.
3. ويقول د. شاخت: إن الإسلام يعني أكثر من دين، إنه يمثل أيضاً نظريات قانونية وسياسية، وجملة القول: إنه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معاً.
4. ويقول ستروثمان: الإسلام ظاهرة دينية سياسية، إذ إن مؤسسه كان نبياً، وكان حاكماً مثالياً خبيراً بأساليب الحكم.
5. ويقول آرنولد[27]: كان النبي ﷺ في نفس الوقت رئيساً للدين ورئيساً للدولة. فيرى المستشرق آرنولد أن النبي –عليه الصلاة والسلام– كان رئيساً دينياً ورئيساً للدولة في نفس الوقت، أي أن فكرة القائد الديني كانت واضحة لدى المستشرق آرنولد لكن الشيخ علي عبد الرازق الذي يقول فيه: "ولم نجد فيما مر من مباحث العلماء الذين زعموا أن إقامة الإمام فرض من حاول أن يقيم الدليل على فرضيته من كتاب الله الكريم"[28].
6. ويقول جب[29]: الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية، وإنما استوجب إقامة مجتمع مستقل له أساليبه المعين في الحكم، وله قوانينه وأنظمته الخاصة به.

هذا رأي المستشرق جب بالإسلام، بين فيه أن الإسلام أساليب خاصة في الحكم وله قوانيه وأنظمته الخاصة، إلا الشيخ علي عبد الرازق يصف القضاء في الإسلام بأنه غامض فيقول: "لا حظنا إذ كنا نبحث عن تاريخ القضاء زمن النبي ﷺ أن حال القضاء في ذلك الوقت لا يخلو من غموض وإبهام يصعب معهما البحث ولا يكاد يتيسر معهما الوصول إلى رأي ناضج يقره العلم وتطيب به النفس"[30].

المطلب الرابع: من حجج القائلين بفصل الدين عن الدولة.

وربّما غالط بعضهم في هذا الشأن بحجة واهية وهي أنّ الإسلام لم ينص على تفاصيل النظام السياسي، وذلك لأنه لا يتدخّل في السياسة!!؟.

فهذا قول جاهل أو متجاهل، ولو عدنا إلى المختصين في السياسة لوجدنا لهم رأياً آخر، يقول الدكتور نظام بركات وزملاؤه في العلوم السياسية: "إن القرآن الكريم المصدر الأصلي والأساسي للإسلام والسنة النبوية الكريمة لم يتعرّضا إلى تفاصيل الدولة الإسلامية وأساليب الحكم فيها، وإنما اقتصر على تحديد الأسس الثابتة ... وهنا تكمن عظمة الإسلام كدين يصلح لكل زمان ومكان"[31].

ويقول: "قدّم الإسلام تشريعات شاملة لجميع أمور المجتمع سواء فيما يتعلق بتنظيم السلطة في داخل هذا المجتمع أو فيما يتعلق بعلاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى وتنظيم شؤون الحرب والسلام على السواء"[32].

فهذا هو الفهم الصحيح، وليس كما يوهم كلام عبد الإله بلقزيز من وجود فراغ تشريعي يقول بلقزيز: "قدّم النص القرآني للمسلمين مدوّنة تفصيليّة من التشريعات تشمل معظم مناحي حياة المجتمع ... لكنه لم يقدّم تشريعاً خاصّاً للمسألة السياسية يرسم إطار السياسة والسلطان ... وقد كان لذلك الفراغ التشريعي آثار بعيدة المدى في رؤية المسلمين للسياسة.."[33].

مع اعتراف عبد الإله بلقزيز ان "الإسلام رسالة دينية ومشروع سياسي في الآن نفسه"[34].

نعم لم يقدّم تفاصيل التشريع في السياسة لأنها متغيّرة حسب الزمان والمكان، ولو قدّم الأمر مفصّلاً لدخلنا في جمود لا يمكن الخروج منه. وهذا لا يعني أنّ الأساسيات غير موجودة من حيث ضرورة تنصيب القيادة والعدل والشورى والإحسان والبناء والإعمار والحوار والإتقان والحرب والسلام والمعاهدات ونحوها مما يلزم للحكم.

المبحث الثالث:
الرد على القائلين فصل الدين عن الدولة.

المطلب الأول: الرد على العلمانيين.

لقد تعددت وكثرت الردود على القائلين بفصل الدين عن الدولة، أو فصل الدين عن السياسة، وقد كان منهم العناد والاستخفاف بالدين حتى قال الشرباصي[35] بسؤال افتراضي قصد به الرد على القائلين بفصل الدين عن الدولة فسألهم قائلاً: هل يجوز في الإسلام فصل الدين عن الدولة؟

إذا أجبناهم بكلام العلماء المعاصرين نالوا منهم.

وإذا أجبناهم بكلام العلماء السابقين، قالوا: يجوز عليهم الخطأ.

وإذا أجبناهم بالسنة، قالوا: دخل عليها الوضاعون.

فنجيبهم بكلام الله، قال تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾[الإسراء: 9].

وقال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[الحجر: 9].

﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُون**﴾[المائدة: 44].

ومن ردود أهل العلم عليهم:

1- يقول الدكتور فتحي الدريني: "إنّ الإسلام لا ينفصل عن السياسة بحال، إذ السياسة التي تنهض بها الدولة من أعظم واجبات الدين"[36] ناقلاً ذلك عن ابن تيمية.

ويقول الدريني: "على أنّ من زعم من فلاسفة السياسة، وفقهاء القانون الوضعي، ومن تأثّر بهم في هذا تقليداً، أن لا علاقة للدين بالسياسة، فإنّ صحّ هذا بالنسبة إلى بعض الأديان الروحية الخالصة، فإنّه لا يصحّ بالنسبة إلى الإسلام بوجه خاصّ، وطبيعة تشريعه التي تستلزم السياسة استلزاماً منطقيّاً وعقليّاً قبل أن تكون اقتضاءً شرعيّاً"[37].

2- ويقول الدكتور طلال الزوبعي: "القيادة النبوية والتكوين السياسي ... إن مهمة الرسول ﷺ لم تكن تقف عند بناء العقيدة، في إطار التربية المجردة للإنسان المسلم، ولو كانت تقف عند هذا الحدّ، لم تقم عليها حضارة، ولم يقم عليها مجتمع، ولم تنبثق منها دولة"[38] ويقول: "وبهذه البيعة أخذت خيوط من نور تظهر في الأفق السياسي، لتوجه سياسي، لا يهدف منه الرسول ﷺ، الهجرة من مكة إلى المدينة هرباً للتخلّص من العذاب والاستهزاء، وإنّما يهدف إلى إقامة مجتمع في بلد آمن، تشرف عليه وتنظمه دولة تستمد نظامها من الله، تلك هي أمة ودولة الإسلام"[39].

وما دام الإسلام كاملاً وشاملاً وفق قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾[المائدة: 3] فهذا يعني أنّ السياسة والدولة جزء منه، فلمن نزلت الأحكام الشرعية؟ ومن هو المسؤول عن تطبيقها؟ من يقطع يد السارق، من يجلد الزاني؟ ومن

يجلد الذين يرمون المحصنات؟ بالطبع الدولة لأنّ الفرد ليس مسؤولاً بذاته عن المجتمع، بل الدولة هي المسؤولة.

إن الدولة نموذج من نماذج الاجتماع الإنساني الذي لا بد منه، فلا بد للإنسان من أن يتعاون مع غيره في تحصيل حاجته، ودفع العدوان عنه، "فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم[40].

3- يقول الدكتور عبد الهادي الفضلي: "جميع الأحكام جاءت قائمة على أساس من أنّ قيام دولة شرعية في المجتمع الإسلامي شيء مفروغ من إثباته"[41].

4- ويقول عبد الإله بلقزيز: "الرسالة تحتاج إلى جماعة سياسية تحملها، وتحتاج إلى سلطان سياسي يوطدها، وينطق باسمها"[42].

5- ولو استعرضنا الآيات القرآنية ذات العلاقة لطال بنا المقام مثل آيات الحكم والحاكمية ووجوب تحكيم الإسلام من خلال الرسول ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾[النساء: 65] وكذلك آيات طاعة ولي الأمر وآيات العدل وآيات أداء الأمانة.

6- إنّ ادعاءات علي عبد الرازق وجمال البنّا ومن قال بقولهما لا تصمد أمام البحث العلمي، يقول الدكتور علي الخطيب: "كان الأستاذ أحمد بهاء الدين قد كتب في مؤلفه (أيام لها تاريخ) حديثاً عن كتاب (الإسلام وأصول الحكم) لا يمت إلى الحقيقة التاريخية بأدنى سبب، وما هو إلّا تخيّلات موهومة يكذبها الواقع لتاريخ هذه الحقبة"[43].

7- وقف في وجه علي عبد الرازق كل الرموز الإسلامية مثل: محمد أبو زهرة ومحمد الغزالي وعبد الوهاب خلاف ومحمد الطاهر بن عاشور ومحمد الخضر حسين ومحمد بخيت المطيعي ويوسف القرضاوي ومحمد قطب ومحمد متولي الشعراوي ومحمد المبارك وفتحي يكن وفيصل مولوي ومصطفى السباعي وعصام العطار وعصام البشير وأحمد الريسوني وراشد الغنوشي ومحمد ضياء الريس وحسن الترابي وفتحي ملكاوي ونجم الدين أربكان ورجب طيب أوردغان وأنور إبراهيم وأبو الأعلى المودودي وأبو الحسن الندوي وغيرهم كثير من علماء الإسلام ومفكريه. ولا يمكن أن تكون هذه الجموع من القامات المشهود لها على باطل بينما شخص أو اثنان على الصواب!!.

8- ويستدل بعضهم بحديث تأبير النحل حين قال رسول الله –عليه الصلاة والسلام– للصحابة:" أنتم أعلم بأمور دنياكم"[44]، على أن إدارة أمور الدولة لا تحتاج إلى الدين بل يتصرف الناس بذلك من عند أنفسهم، وهنا خلط بين المساحات التي يتركها الدين للاجتهاد البشري كالزراعة والصناعة والإدارة وما أشبه ذلك فهذه ينطبق عليها قوله ﷺ "أنتم أعلم بأمور دنياكم" ولكن هذا لا يمتد إلى ما جاءت به النصوص القرآنية والنبوية من أحكام قطعية في الشؤون العقدية والاقتصادية والجنائية، والآداب والأخلاق.

نلاحظ من الردود السابقة، أن فكرة فصل الدين عن الدولة فكرة لا تساندها النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، كما أن العلماء قد تصدوا لهذه الفكرة وبينوا خطرها وخطأها، كما يلاحظ أن فكرة رفض فصل الدين عن السياسة فكرة قد أجمعت عليها المذاهب السنية على اختلاف مدارسها، وأيضاً رفضها كل من السنة والشيعة معاً

المطلب الثاني: تجارب الإسلاميين في الحكم.

ويمكن الرد على القائلين بفصل الدين عن الدولة من خلال تجارب الإسلاميين في الحكم، فقد جرّب الناس حكم الشيوعيين والبعثيين والناصريين والعلمانيين لكنهم لم يجرّبوا حكم الإسلاميين المعاصرين، والنماذج في هذا المجال

محدودة، وعلى أقل تقدير فإن الإسلاميّ لا يسمح لنفسه أن يسرق من المال العام بخلاف ما رأيناه من الآخرين حيث المليارات المأخوذة من الشعوب قد دخلت أرصدة الطغاة واكتشفت الشعوب المغلوبة كيف نهبهم من كان يقسم أغلظ الأيمان بأنه خادمهم وفاديهم والعامل لأجلهم.

رأينا تركيا العلمانية تتورط في ديون تزيد عن مئة مليار دولار، فلما جاء إسلاميون وإذ بالديون تختفي، والوفر يتحقق.

رأينا إسلاميي تونس يتنازلون عن رئاسة الحكومة إذا كان في ذلك حقن للدماء وإبعاد للفتنة والمصادمة.

رأينا إسلاميي المغرب يخدمون بقدر ما يستطيعون، ولم أسمع اتهاماً لهم في أمانتهم وكل ما سمعته أنهم لم يستطيعوا تحقيق كل ما يرغبه الناس.

وفي مصر كان أول رئيس إسلامي ينتخب بنزاهة في التاريخ منذ الفراعنة وإلى اليوم، فجاء التآمر ليقول إنه سبب البلاء رغم أنه لم يحكم سوى عام واحد ثم توفي وهو يُحاكَم بتهم غير مقنعة وبهذا أجهضت تجربة تداول السلطة في أكبر بلد عربي.

ما الذي قدمته لنا أنظمة العلمانية العربية؟ على الصعيد العسكري هزمنا هزائم نكراء من دويلة الصهاينة، رغم تبجّح النظام الدكتاتوري الناصري بأنه قادر على إزالة تل أبيب فهزم في الخارج وانتصر على شعبه في الداخل وازدهرت السجون في عهده.

أزعجنا وأصمّ آذاننا نظام البعث المهاجم للإمبريالية والرجعية ويدعو للثورية، وإذْ به يفشل في الحرب ويفشل في السياسة الداخلية بالقمع والقتل الجماعي والأسلحة المحرمة دولياً.

فلم نرَ حريات رغم أنّ شعارهم (وحدة، حريّة، اشتراكية)!! ولم يتوحّدوا حيث رأينا دولتين عربيّتين تعلنان أنهما بعثيّتان!! أما الاشتراكية فلم نرَ شيئاً من نصرة الفقراء بل رأينا الطبقيّة كما هو الحال في الأنظمة الرأسمالية!!.

رأينا كيف أدخلتنا الأنظمة العلمانية في عالم الديون وصرنا مرهونين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وانتشرت البطالة والفقر.

رأينا ونرى الدمار الاجتماعي حيث الطلاق والعنوسة والمخدرات والتفكك الأسري. رأينا التعليم المتهاوي حيث غابت الاختراعات وصارت الجامعات في ذيل القافلة العلمية العالمية.

فهل بعد هذه الثمار المرة نبقى ننادي بالنهضة عبر أدوات الدمار، وننسى أننا صرنا بالإسلام كما قال تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ**﴾[الزخرف: 44].

ولن ننسى قول الفاروق عمر "نحن قوم أعزّنا الله بالإسلام، فمهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله"[45].

المطلب الثالث: نماذج جديدة لفصل الدين عن الدولة.

إن فصل الدين علن الدولة أمر كبير جداً ولن يتم دفعة واحدة، لذلك يتم فصل الدين عن الدولة بطرق متنوعة، متفرقة حتى لا يفطن لها فتقاوم وقد قصدت إفرادها للتنبيه عليها وعلى أمثالها:

1- ومن نماذج فصل الدين عن السياسة، غياب الحديث عن السياسة عند الدعاة الإسلاميين واقتصار دروسهم وكتبهم للحديث عن ميزات الإسلام وفضائله، وشموله، لكنهم لا يتحدثون عن الأزمات السياسية التي تمر بها بلادهم، فتجد أن العالم له مئات التسجيلات الإسلامية، ولا تجد له شريطا واحداً عن الحكم الشرعي في سياسة بلده، حتى توقف

أو أوشك أن يتوقف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يتعلق بالأمور السياسية، مع أن دساتير تلك البلاد تسمح بحرية التعبير وتسمح بالنقد البناء، وتأخذ الحكومات بآراء المختصين، وتقبل نقد سياستها المالية والاقتصادية، إلا أن كثيراً من الدعاة قد أحجموا عن ذلك، وأصبح فصل الدين عن السياسة أمراً واقعاً وإن لم يقصد الدعاة ذلك، ولعل التضييق على الدعاة والوعاظ والعلماء، قد دفعهم إلى ترك الحديث في السياسة والاقتصار عن أحكام العبادات، وميزات الإسلام، ومكارم الأخلاق، مع أن من السياسيين من هو أولى بالوعظ والإرشاد وأولى بهذه الاحكام من العوام.

فالنتيجة أن جهود العلماء وأهل العلم لا تلعب دوراً مؤثراً في السياسة، وفي النهاية فصل للدين عن السياسة.

2- فرض الخطبة الموحدة على المنابر في المساجد، وهي وإن كان لها إيجابيات إلا أن هذه الخطب لا تتحدث أبداً وإطلاقاً في المسائل السياسية في داخل البلاد، ولا حتى في المسائل المهمة الطارئة، تجد أن هذه الخطب تبتعد عن الجانب السياسي، حتى في الجانب السياسي التوعوي الذي قد تحتاجه البلاد، مثل حث الناس على الانتخابات وممارسة حقهم الديموقراطي تجد أن هذه الخطب لا تتحدث عن الشؤون السياسية مطلقاً، ومن باب أولى فهي لن تتحدث عن الشؤون السياسية الخارجية(46).

الخاتمة وبها أهم النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

1- إن فكرة فصل الدين عن الدولة فكرة وافدة إلى البلاد الإسلامية.

2- إن سبب نشوء فكرة فصل الدين عن الدول في البلاد العربية الإسلامية يختلف عن سبب نشأة الفكرة في البلاد الأوروبية.

3- إن السبب الظاهر في تأليف الشيخ علي عبد الرازق لكتابه هو الخوف من استخدام فكرة الخلافة عند الحكام في ذلك الوقت.

4- إن فصل الدين عن الدولة له مظاهر أخرى مثل: ابتعاد الدعاة عن الحديث في حكم بعض المسائل السياسية، بل وابتعاد المختصين في السياسية الشرعية عن الحديث في السياسة أيضاً، وهذا مظهر من مظاهر فصل الدين عن السياسة.

ثانياً: أهم التوصيات:

1- لا بد من استمرار مواجهة الفكر العلماني بالفكر الإسلامي الواعي المؤصل، وهنا نوصي طلبة الدراسات العليا للعناية بالموضوعات الفكرية التي تبين عظمة الإسلام وترد على الشبهات.

2- لا بد من الدعوة إلى الإسلام الشامل الكامل، وهنا نوصي وسائل الإعلام لتحديث برامجها الدينية كي تتناول الموضوعات الحضارية.

3- دعوة العلماء للاجتهاد في المجال السياسي وتقديم أطروحات جماعية لملء الفراغات.

4- ضرورة قيام الدعاة بإنكار المنكرات السياسية وهذا يعني تقديم أطروحة سياسية شاملة فيما يجري في بلاد المسلمين. وهذا يعني توصية الجهات ذات العلاقة بإدخال الوعي السياسي في برامجها للوعاظ.

5- رفض استخدام الدين لتحقيق أغراض محددة ثم التخلي عنه في المجالات الأخرى.

6- رفض استخدام الجماعات الإسلامية للدين كوسيلة؛ لأن الدين الإسلامي أسمى من أن يكون وسيلة لمآرب آنية؛ لأنه وسيلة لتحقيق أعظم آية وهي رضا الله. وهنا أوصي أن لا يتم استخدام الآيات والأحاديث في الانتخابات النيابية والبلدية؛ لأن الانتخابات تحتاج لبرامج تنفيذية وهذا هو المهم.

الهوامش.

(1) محمد عبد الله دراز (1377هـ/ 1958)، **الدين**، مصر، مؤسسة الهنداوي، 2012م، ص23.

(2) سفر الحوالي، **العلمانية**، دار الهجرة، ص21.

(3) محمد البهي (ت 1402هـ/1982م)، **الإسلام ومواجهة المذاهب الهدامة**، القاهرة، نشر: مكتبة وهبة، 1981م، (ط1)، ص16.

(4) عبد الوهاب الكيالي، (ت 1402هـ/1981م)، **موسوعة السياسة**، ج5، ص179.

(5) صادق كاظم عباس الساعدي، أحمد السعدي، **العلمانية ومفهومها ونشاتها**، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة العشرون، العدد الثاني، الخريف والشتاء 1438هـ. ق. 47–78، ص49.

(6) المرجع السابق، ج6، ص362.

(7) رفيق عبد السلام، **العلمانية والدين والديموقراطية**، مركز الجزيرة، (ط1)، 1429هـ، ص89 وما بعدها.

(8)عبد الوهاب المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الكلية**، دار الشروق، مصر، (ط1)، 2002م، ص16 وما بعدها.

(9) ينظر: كتاب جمال البنا (1434هـ/2013م)، **الإسلام دين وأمّة وليس ديناً ودولة**، دار الفكر، القاهرة، بدون رقم طبعة أو سنة.

(10) وِل ديورَانت (ت 1401هـ/1981م)، **قصة الحضارة**، تقديم: محيي الدّين صَابر ترجمة: زكي نجيب محمُود وآخرين.

(11) ينظر: غالب بن علي عواجي، **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، المكتبة العصرية.

(12) ينظر: محمد قطب (1435هـ/2014م)، **مذاهب فكريّة معاصرة**، دار الشروق، (ط9)، 2001م.

(13) ويعني بصاحب القبر محمّداً ﷺ.

(14) ينظر: عبد الرازق، علي، **الإسلام وأصول الحكم**، دار الهلال، (ط1)، 1925م، يقع الكتاب في (172) صفحة.

(15) هـ. أ. ر. جب، **وجهة نظر الإسلام**، بدون دار نشر، (د.ط)، ص94.

(16) ينظر: هيئة كبار علماء الأزهر، مجلة لأزهر، ربيع الأول 1414هـ، ص11 وما بعدها

(17) ينظر: هيئة كبار علماء الأزهر، مجلة لأزهر، ربيع الأول 1414هـ والأستاذ العلامة محمد طاهر بن عاشور (1393هـ/ 1973م) في كتابه "**نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم**"، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1344هـ، وأيضاً الدكتور محمد عمارة (1441هـ/2020م)، في كتابه "**نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم**"، دار النهضة، مصر، 1998م.

(18) (ط1)، 2015م، مطبعة جداول، لبنان. ص590.

(19) ينظر: محمد عمارة (1441هـ/ 2020م)، **معركة الإسلام وأصول الحكم**، دار الشروق، (ط2)، 1977م، ص21 وما بعدها.

(20) فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، ص180، نقلاً عن ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص17 بتصرف منه. ينظر النص الأصلي: ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (ت 728هـ)، **السياسة الشرعية**، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، (ط1)، 1418هـ، ص129.

(21) الخميني (1410هـ/ 1989م)، **الحكومة الإسلامية**، وزارة الإرشاد، إيران، ص23.

(22) المرجع السابق، ص25.

(23) **مجموعة رسائل حسن البنا**، بدون تاريخ أو رقم طبعة.

(24) محمد بن إسماعيل البخاري، (256هـ/870م)، **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، (ط3)، 1407هـ/1987م، كتاب التفسير، باب سورة هود، حديث رقم (4409)، ج4، ص1726.

(25) مؤرخ، ومن رجال السياسة، بمصر. وحصل على (الدكتوراه) في الحقوق من السربون بفرنسا (1912) وأكثر من الكتابة في جريدة (الجريدة) وترأس تحرير جريدة السياسة اليومية (1922) ثم الأسبوعية. ودرّس القانون المدني في الجامعة المصرية القديمة، وولي وزارة المعارف مرتين، ثم رئاسة مجلس الشيوخ (1945–50) وصنف كتبا طبع منها (حياة محمد) و(في منزل الوحي). ينظر: خير الدين بن محمود الزركلي (ت 1396هـ/1976م)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، (ط5)، 2002م، ج6، ص1065 وما بعدها باختصار.

(26) عبد الله جمال الدين، **نظام الدولة في الإسلام**، بدون رقم طبعة أو دار نشر، 1998م، ص39.

(27) السير توماس آرنولد (1864–1930)، من بريطانيا، درس في كامبريج، ودَرَّس في عدة جامعات، وقضى سنوات في الهند، وزار مصر وحاضر بها، وكان معجباً في الإسلام متضلعاً في علومه، منصفاً في أبحاثه، ينظر: يحيى مراد، **معجم أسماء المستشرقين**، بدون طبعة أو دار نشر، ص148 وما بعدها.

(28) ينظر: علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، 1925، ص14.

(29) هملتون جب، ولد في مصر، عام 1895م، تخرج من جامعة أدنبره متخصصاً باللغات السامية، كان جندياً، زار الشرق زيارة طويلة، ودَرَّس في جامعة لندن، من مؤلفاته، تطور الحكم في أوائل الإسلام، ينظر ترجمته في: عبدالرحمن بدوي، **موسوعة المستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، (ط3)، 1993، ص175 باختصار.

(30) **الإسلام وأصول الحكم**، مرجع السابق، ص39.

(31) نظام بركات وآخرون، **مبادئ في علم السياسة**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999م، ص67.

(32) المرجع السابق، ص67.

(33) عبد الإله بلقزيز، **تكوين المجال السياسي الإسلامي: النبوة والسياسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط1)، 2005م، ص35.

(34) المرجع السابق، ص(38)

(35) أحمد الشرباصي (1401هـ/ 1980)، **يسألونك في الدين والحياة**، دار الجيل، بيروت، 1986م، ج4، ص143.

(36) فتحي الدريني (1343هـ/ 2013م)، **خصائص التشريع الإسلامي**، ص180، نقلاً عن ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص17 بتصرف منه. ينظر النص الأصلي: أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية (ت 728هـ/ 1328م)، **السياسة الشرعية**، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، (ط1)، 1418هـ، ص129.

(37) فتحي الدريني، **خصائص التشريع الإسلامي**، ص235.

(38) طلال الزوبعي، **الإسلام والتكوين السياسي للأمة العربية**، دار المنهل اللبناني، (ط1)، 2016م، ص123.

(39) المرجع السابق، ص129.

(40) عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون (ت 808هـ)، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، (ط2)، 1988م، ج1، ص54.

(41)عبد الهادي الفضلي، **الدولة الإسلامية**، دار الزهراء، بيروت، (ط1)، 1979م، ص12.

(42) بلقزيز، عبدالإله، **تكوين المجال السياسي الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2005م، ص39.

(43)علي احمد الخطيب، **الإسلام وأصول الحكم في الميزان**، هدية مجلة الأزهر، 1414هـ، ، ص3.

(44) مسلم بن الحجاج (ت 261هـــ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشـــر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج4، ص1836، حديث رقم (2363)، كتاب الفضـــائل، باب: باب وجوب امتثال ما قاله شرعا، دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا، على سبيل الرأي.

(45) ابن كثير، أبو الفداء إسـماعيل بن عمر الدمشـقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: على شـيري، دار إحياء التراث العربي، (ط1)، 1408هـ/1988م، ج7، ص70.

(46) كما في الأردن والإمارات.